

وأشار جلالته إلى أنه إذا لم يتم البدء بمحادثات جادة وفاعلة خلال الشهر القادم، فإن فرص تحقيق السلام ستتضاءل بشكل كبير، محذراً من أن استمرار الوضع القائم يقوض فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة.

وقال جلالته، خلال الجلسة التي حضرها ولي عهد البحرين سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى وعدد من الشخصيات السياسية والإعلامية المشاركة في المنتدى الاقتصادي، إن الرئيس الأميركي ملتزم بحل الدولتين وشدد على الحاجة إلى دور أميركي فاعل لاستئناف المفاوضات لأن مصداقية أميركا في المنطقة على المحك. وقال جلالته إن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع في المنطقة وأن حلها على أساس حل الدولتين هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلام في الشرق الأوسط، وقال إنه إذا ما تم التوصل لحل لها، ستحل العديد من الملفات الساخنة في المنطقة.

وشدد جلالته في رد على سؤال على رفض الأردن للخيار العسكري في التعامل مع إيران، داعياً إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. وأكد جلالته حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وعلى ضرورة التعامل بشفافية مع جميع الملفات النووية في المنطقة بما في ذلك الملف النووي الإسرائيلي.

وسئل جلالته عن موضوع "الهلال الشيعي" فأكد أنه لم يتحدث عن "هلال شيعي" وأن ما كان قاله هو أنه كان قلقاً من أجنحة بعض [البعض] في الحكومة الإيرانية تستهدف خلق انطباع بوجود هلال شيعي "لأن ما لا نريده هو إيجاد صراع بين السنة والشيعية". وقال جلالته إن "ما حذرت منه هو استراتيجية سياسية كانت ستؤدي في النهاية إلى فتنة سنية شيعية". وأشار جلالته إلى أنه خلال الحرب الإيرانية التي بدأت حرباً حول الأرض وتحولت لاحقاً إلى قضية بين العرب والفرس، "وهذا أمر أعتبره خطأ"، لم يتم الحديث أبداً عن الجانب المذهبي لأن اللعب بهذا الموضوع يشكل كارثة. وأضاف جلالته أنه "عندما شعرت أن هنالك أجنحة تحاول الدفع باتجاه الفتنة المذهبية أطلقت جرس الإنذار لأنه ليس من المسموح أن يحدث هذا".

(.....)

وثيقة رقم 39 :

دعوة من الإمارات العربية المتحدة لوقف وإزالة إجراءات تهويد شرقي القدس³⁹

30 كانون الثاني/يناير 2010

طالبت الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على وقف وإزالة إجراءاتها الاستيطانية والاستفزازية الأحادية الجانب التي تنتهجها في مدينة القدس الشرقية، من أجل تغيير معالمها وتهويدها، بما في ذلك استيلائها بشكل غير قانوني على المزيد من الأراضي الفلسطينية وتدميرها لمنازلهم معتبرة هذه الإجراءات خطيرة، وتشكل خرقاً وانتهاكاً صارخاً لمبادئ خارطة الطريق، وأحكام القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة وجملة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.



جاء ذلك خلال البيان الذي أدلى به أنور عثمان باروت سليم الباروت القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة أمام الاجتماع الرسمي المطول الذي عقده مجلس الأمن مؤخراً على فترتين صباحية ومساءلية، حول التطورات في الشرق الأوسط، بمشاركة أغلبية ممثلي دول المجموعة العربية، وبعض الدول الإسلامية، وحركة عدم الانحياز بالمنظمة الدولية. واعتبر الباروت أن الإحاطات الإعلامية الدورية التي درجت الأمانة العامة على تقديمها شهرياً لمجلس الأمن الدولي حول التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، إنما جسدت فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية الخطيرة التي ما زالت تقترفها "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال داخل هذه الأراضي، ضد سكانها الفلسطينيين الأصليين.

وقال: لم تكن هذه الحكومة في الاستمرار بسياسة عدوانها وحصارها لقطاع غزة، ومنع سكانه من ممارسة حقوقهم الطبيعية في الحياة الطبيعية والتنقل والحصول على المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية بما فيها الوقود والغذاء الدواء والأجهزة الطبية ومواد البناء الكافية لإعادة إعمار ما دمرته آلياتها العسكرية إبان حربها على القطاع مطلع العام الماضي، وإنما عمدت هذه الحكومة منذ يومها الأول من تقلدها لزام السلطة على القيام بسلسلة خطيرة من الإجراءات غير القانونية الأحادية الجانب التي تجسد أخطرها بتوسيعها لمشاريع استيطانها غير المشروعة في أنحاء أراضي الضفة الغربية، وبصفة خاصة في مدينة القدس الشرقية، وما حولها وانتهاجها لحلقة جديدة من سياسات هدمها المنهجي والمنتظم للبيوت الفلسطينية وابتلاعها للمزيد من الأراضي والثروات الطبيعية الفلسطينية، بعد طرد وتشريد سكانها الفلسطينيين الأصليين لاستبدالهم بالمستوطنين "الإسرائيليين" الجدد. هذا فضلاً عن إغلاقها للمؤسسات الفلسطينية وقيامها بأعمال استفزازية مهددة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة شملت استئنائها غير الأخلاقي للحفريات تحت باحة المسجد الأقصى ومحيطه، مما ألهب المشاعر العربية والإسلامية وهدد بزيادة تأجيج الحساسيات القائمة وبزعزعة الحالة المتوترة أصلاً والهشة على أرض الواقع.

ووصف الباروت هذه السياسات "الإسرائيلية" في مدينة القدس الشرقية، بأنها سياسات خطيرة للغاية وتهدف في حقيقتها إلى إجبار أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على مغادرة المدينة المقدسة، ليتسنى لدولة الاحتلال تسهيل عملية تهويدها بشكل غير قانوني وفرض أمر واقع تغيير معالمها التاريخية والسياسية ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية ذات الصلة وتعهداتها التي أبرمتها في اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطيني. وتساءل عن كيفية تفسير المجتمع الدولي لحملة تكثيف الحكومة "الإسرائيلية" إجراءات انتزاعها لهويات الآلاف من الفلسطينيين المقدسين لحرامتهم من حقوق الإقامة بالمدينة المقدسة.

وأشار إلى أن التقارير الأخيرة الواردة أيضاً أكدت على أن عشرات الألوف من الفلسطينيين الآخرين من سكان القدس، معرضون حالياً لخطر تجريدهم من ممتلكاتهم وما لهم من حقوق الإقامة بالمدينة، وهو ما يكشف المحاولات "الإسرائيلية" الرامية إلى تطهير القدس الشرقية عرقياً من سكانها الأصليين، وزيادة ترسيخ ضمها غير القانوني للمدينة بحكم الأمر الواقع.

وطالب الباروت المجتمع الدولي بإدانة جميع هذه الإجراءات وإلزام "إسرائيل" بوقفها وإزالتها على الفور، بما فيها المستوطنات والجدار العازل وإجراءات تهويد القدس واستيلائها بشكل غير قانوني على المزيد من الأراضي الفلسطينية باعتبارها تشكل خرقاً وانتهاكاً صارخاً لمبادئ خارطة الطريق وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وجملة قرارات الشرعية الدولية المعنية، بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وقرار محكمة العدل الدولية ذات الصلة. ودعا المجتمع الدولي إلى مضاعفة حجم المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني لتمكينه من مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن العدوان والاحتلال "الإسرائيلي" لوطنه.

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان أعرب أنور الباروت عن استنكار دولة الإمارات للانتهاكات والاختراقات البرية والجوية والبحرية التي ترتكبها "إسرائيل" للسيادة اللبنانية، مجدداً موقف الدولة المطالب بالانسحاب "الإسرائيلي" التام من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعاء، وقرية الغجر، وتلال شوبا اللبنانية.

واختتم القائم بالأعمال الإماراتي لدى الأمم المتحدة أنور الباروت بيانه معتبراً الإجراءات التي تقوم بها "إسرائيل" في الجولان السوري بأنها لاغية وباطلة وغير قانونية، داعياً إلى الانسحاب التام من الجولان السوري إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338.

وثيقة رقم 40 :

تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش تطالب فيه السلطات الأردنية بوقف سحب الجنسية من المواطنين من أصول فلسطينية⁴⁰ [مقتطفات]

1 شباط / فبراير 2010

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته اليوم إن على السلطات الأردنية أن تكف عن سحب الجنسية تحسفاً من الأردنيين من أصول فلسطينية. وقد جردت السلطات أكثر من 2700 مواطن أردني من جنسيتهم في الفترة بين 2004 و2008، واستمرت هذه الممارسة في عام 2009، على حد قول هيومن رايتس ووتش.

تقرير "بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية" الذي جاء في 60 صفحة يعرض تفصيلاً الأسلوب التعسفي بلا أي سند واضح من القانون، الذي تستخدمه السلطات الأردنية لحرمان مواطنيها من أصول تعود للضفة الغربية من جنسيتهم، مما يحرمهم من حقوق المواطنة الأساسية وكذلك من التعليم والرعاية الصحية.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "الحكومة الأردنية تُقحم السياسة في الحقوق الأساسية لآلاف المواطنين". وتابعت قائلة: "يُحرم المسؤولون أسراً كاملة من القدرة على عيش حياة طبيعية يتوفر فيها إحساس بالأمان، التي يتمتع بها أغلب المواطنين في الأردن ويعتبرونها من الأمور المسلم بها".

